العدد (2084) السنة الثامنة - الثلاثاء (29) اذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تحت شعار: اصمت وأنا اصمت

مسؤولون حكوميون يهددون بعضهم البعض بكشف ملفات الفساد المالي والإداري

التحالف الكردستاني: لا يمكن السماح باستشراء الفساد في المفاصل الحكومية
التحالف الوطني: من سرق يعلم ان ملفات فساده موجودة في مكان آخر وبالاستطاعة اكتشافها
التيار الصدري: يجب على كل مسؤول في الحكومة الابتعاد عن ظاهرة توجيه الاتهامات وإثارة الشبهات للطرف الآخر

تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات إعمار أو إعادة إعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها.

بغداد / إيناس طارق

لاقت هذه المشكلة " الفساد " اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية ومحددة ومكافحة الفساد بكل صورة ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية وقد أشار مدير فرع الجنوب لهيئة النزاهة العامة إلى أن الفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري في العراق منذ نشأة الدولة العراقية في بداية عشرينيات القرن الماضي واستفحلت بعد انقلاب ١٩٦٨ .
وكان التغير بالنظام السياسي ودخول القوات الامريكية عام ٢٠٠٣ وخوض عملية الانتخابات بطريقة ديمقراطية وحرية تامة موضع استبشار من قبل المواطنين لتغيير معالم الظلم والهدر في توزيع الثروات العامة بعد معاناة حروب وحصار دامت لعقود ... ولكن الحقيقة كانت مخيبة للآمال لوجود نخب سياسية مختلفة الأطياف أضحت اهتماماتها بالدرجة الأولى (كما يتداول علناً بوسائل الإعلام المختلفة) توزيع حصص القيادات العليا أو الحقائب الوزارية أو الإدارات العامة مما أضحى العراق باعتباره ثالث بلد (بعد الصومال و مينيمار) من بين ١٨٠ بلداً في الفساد . وقد استبشر العراقيون خيرا بسن بعض القوانين التي تحارب هذه الظاهرة وتشكيل المفوضية العامة للنزاهة ووجود دوائر المفتش العام في الوزارات ،وأضحت بارقة أمل وشعورا بالاطمئنان لعهد جديد دخل فيه العراق واندثرت معه عصور الظلمة . إلا أن تشريع القوانين الممهدة للسلب والنهب والاحتيال في وضح النهار وبأساليب ملتوية وظهور المحاصصة وتمرير قوانين مقابل تمرير أخرى بات يحمل مسوغا قانونيا ضمن مصطلح الحصانة (سواء كان للمشرع أو للموظف القيادي الكبير) الذي يحملها نتيجة رفض الموافقة على قرار الإحالة إلى القضاء استناداً إلى المادة ١٣٦ فقرة (ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ التي تعطي الحق لمرجع المتهم إلى عدم الموافقة على قرار الإحالة إلى المحاكم
قضية الفساد اخذت تتحول الى سجال عنيف وتراشق بالاتهامات بين مسؤولين حكوميين ومهاترات وتجاذبات سياسية بين الكتل السياسية فتارة مسؤول يهدد آخر بكشف ملفات فساده المالية والادارية وتارة كتلة تهدد أخرى بعدم اعتراض اعضائها وتركهم ينهبون اموال الشعب والا يكون الحال ليس كما هو الحال .هذا هو ما يحدث الان على الساحة السياسية فإطلاق عبارات التهديد ولي الاذرع باتت سمات بعض المسؤولين في الحكومة والشعار الذي يرددونه الان (اذا لم تسكت عليّ لا اسكت عليك)
انتشار ظاهرة الفساد الاداري من الظواهر المرضية الخطيرة التي باتت تتفاقم وتشكل خطرا كبيرا لأمن المجتمع وشل عملية البناء والتنمية لما تنطوي عليها من مخاطر في نخر الاقتصاد والقدرة المالية والادارية للدولة وبما يجعلها غير قادرة على مواجهة تحديات أعمال إعادة الاعمار والفساد يستشري في مفاصل الدولة ولنترك الحديث للمسؤولين ليجيبوا المسؤولين المفسدين عن ماهية تصرفاتهم وكيف يترجم القانون افعالهم بسرقة أموال الشعب .وعن هذا الموضوع اجرينا استطلاعا لآراء عدد من البرلمانيين لمعرفة آرائهم بخصوص هذا الموضوع .

التحالف الكردستاني

يقول النائب محما خليل من التحالف الكردستاني في تصريح لـ(المدى): ان محاربة الفساد مطلب شعبي ووطني ولا يمكن السماح باستشراء الفساد في المفاصل الحكومية لان الوقت الماضي شهد سرقات وتلاعبات بالاموال العامة اما الان فيجب كشف المفسدين ومحاسبتهم من قبل هيئة النزاهة والقانونية والرقابة المالية ومن يملك ادلة ضد شخص او جهة معينة ليقدمها بدلا من التخوف من التهديدات التي يطلقها المفسد ومن قام بسرقة ملفات فساده ليعلم ان جهات عديدة تحتفظ بتلك الملفات فالقانون هو الفاصل بين المفسد والمخبر عن الحقيقة لكن من يتستر على الفاسد يعاقبه القضاء بنفس العقوبة ومع الاسف ان نبقى نقرا دائماً ان العراق يحتل المراتب المتقدمة في انتشار الفساد المالي والاداري والان يأتي المسؤولون ويوجهون التهم فيما بينهم أمام الرأي العام فهذه مصيبة .

الائتلاف الوطني

بينما يعلق النائب احمد العباسي من الائتلاف الوطني العراقي في تصريح لـ(المدى):جميع القوانين القديمة والجديدة المعمول بها تحتم على كل موظف او مواطن يعلم بمعلومات تكشف عن وجود فساد مالي واداري لاي شخص كان مسؤولاً كبيراً في الدولة ،وزيراً ، نائباً ، رئيساً يحاسب وفق القانون،ومن تثبت ادانته بسرقة المال العام بأي وسيلة كانت وسبب ضرراً اقتصادياً او سياسياً فالقانون يحاسبه واضاف العباسي في حديثه قائلاً :من يعلق ويصرح بانه سوف يكشف ملفات فساد مالي واداري في حالة كشف سرقاته فهذه كارثة سياسية ومن سرق يعلم ان ملفات فساده موجودة في مكان اخر وبالاستطاعة اكتشافها من اي جهة وان طالت مدة كشفها لان مع الاسف الكثير من الجرائم لا تكتشف بسهولة وهذا هو السبب في صعوبة كشف المفسدين وسارقي المال العام ،واشار العباسي في حديثه قائلاً :على الجميع ايقاف المهاترات والتجاوزات السياسية من اجل التحرك الى الامام لا ان نبقى كما نحن دون ان نحقق شيئاً.

التيار الصدري

بينما قال النائب جواد الجبوري من التيار الصدري في تصريح لـ(المدى): يجب على كل مسؤول في الحكومة الابتعاد عن ظاهرة توجيه الاتهامات واثارة الشبهات للطرف الاخر لان هذه الظاهرة تعتبر غير صحية ومن لديه اثباتات كافية لتجريم طرف ليقدمها الى القانون العراقي واشار الجبوري في حديثه قائلاً:مع الاسف اللص عندما يسرق ويكون محترفا لا يترك بصمات وادلة حتى لا يدان وتطمس معالم جريمته لهذا فاليتوقف من ليس لديه اثبات باطلاق التهم الى طرف او اخر لاننا نروم بناء دولة تعمد على الشفافية والنزاهة لا على التجاذبات والمهاترات واثارة التهم واشغال الناس والراي العام باحاديث ان صحت يجب محاسبة من قام بسرقة المال العام ومع الاسف المراحل السابقة شهدت ملفات فساد مالي واداري كبيرة جداً واثرت على المصالح العامة وعبت الجيوب الخاصة بالمال العام ،لذلك على جميع النواب والمسؤولين في الحكومة العمل على انجاح هذه المرحلة التي يجب ان تتميز بالبناء وتقليل النفقات والتخصيصات المالية والايفادات للحد من الإسراف بالمال العام، لذلك يتوجب الان على هيئة النزاهة العمل بكل جدية وديوان الرقابة المالية ولجان مجلس النواب بكشف السارقين للمال العام سابقاً والحرص على ان لا تتكرر تلك السرقات في المستقبل .

القائمة العراقية

وأوضح النائب محمد سلمان من القائمة العراقية في تصريح لـ(المدى) قائلاً: لا يوجد اي شخص فوق القانون وإذا استمرت الكتل السياسية وأعضاؤها بتوجية التهم بعضهم لبعض فان العملية السياسية في العراق سوف تضيع وعلى هيئة النزاهة والمساءلة والسلطة التنفيذية ان لا تتهاون في ضياع المال العام وان تعمل على كشف ملفات الفساد المالي والإداري لأي مسؤول كان ويعتلي مناصب كبيرة في الحكومة فلا بد ان يحاسب واذا وجد مسؤول نفسه محميا من جهة ومهددا من جهة اخرى بكشف ملفات فساده المالي فعلى اللجان النيابية مثل النزاهة والمالية تشديد الرقابة والبحث عن تلك الملفات وعدم السماح لاي متهم سارق للمال العام بإطلاق عبارات تهديد لتخويف من يريد كشفه ، وعلى المتستر على السارق والمجرم ان يعلم ان العقوبة تطبق نفسها عليهما ،واشار سلمان على البعض من المسؤولين التوقف عن الاتهامات والتراشق بالكلام وترك لي الأذرع لان العدالة لا بد ان تأخذ مجراها عاجلاً ام آجلاً.

المجلس الأعلى الإسلامي

وكان رأي النائب فرات الشرع من المجلس الاعلى الاسلامي في تصريح لـ(المدى)قائلاً:يجب ان نتخلص من بؤر الفساد المالي والاداري ومحاربة المفسدين وكشفهم للرأي العام وعرضهم على القانون وعدم السماح باطلاق التهديدات من اجل اخافة الجهات التي تريد فضحهم وعلى الحكومة ومجلس النواب والسلطة القضائية تشديد الرقابة المالية والقضائية على المؤسسات الحكومية والاشخاص الذين تحوم حولهم الشكوك ومدى شراكتهم بسرقة المال العام ،لا نريد ان تكون السنوات القادمة غير صحية وسوداء وغامقة وغير طبيعية ولا تحمل الامل والامان وكشف الفساد والعمل على اعطاء الشعب حقه بتوفير الخدمات فاليتوقف من يريد ان يعرقل العملية السياسية وصراخه بانه يستطيع كشف ملفات فساد اذا كشف فساده فهذا لا يليق بالمسؤولين وليتوقفوا عن التراشق بمثل هذا الكلام لانه يوثر على الجميع ومن لديه ادلة كافية ليقدمها للقانون بدلاً من التهويل وليصحَ المفسدون ان الوقت للعمل لا للتخويف والتهويش الكلامي فقبضة العدالة سوف تصلهم قريباً جداً .

التحليل السياسي

اما الدكتور عامر الفياض عميد كلية العلوم السياسية في تصريح لـ(المدى)معلقا على موضوع المهاترات الكلامية التي تطلق بين المسؤولين والوعيد فيما بينهم بكشف ملفات الفساد اذا لم يستر بعضهم على الاخر قائلاً: لا يمكن ان يصل الحد بتوجيه واطلاق التهم بين المسؤولين في الحكومة الى حد ان يهدد بعضهم البعض بكشف ملفات فساده المالي والاداري ،فالامر يحتاج الى وقفة كبيرة للحد من تلك الأقاويل والاتهامات والتي ان صحت فالمصيبة اكبر ، وعلى مجلس النواب والجهات الرقابية الحكومية تشديد الرقابة على جميع الوزارات للحد من الفساد ومراجعة جميع ما تم عقده وشراؤه وخاصة العقود التي اثيرت حولها شبهات عديدة ،واضاف الفياض على جميع الكتل السياسية التوقف عن إثارة النزاعات والمشاكل لان الوضع الان لا يحتمل فالمواطن اصبح يفهم ما يدور من حوله ويكفي التظاهرات والاحتجاجات على الواقع السياسي والخدمي فعلى الجميع ان يعمل لا ان يسلط الاضواء على تهم وان وجدت وثائق وادلة لجهة على جهة اخرى لتقدمها للقانون لا ان نسمح باستمرار النخر في جسد الدولة من خلال السرقة من المال العام فلا بد للقانون ان يحاسب المفسد لا ان يتحصن أمامه .

التحالف الوطني

يقول النائب محمد البياتي من التحالف الوطني في تصريح لـ(المدى): لو كان التكلم عل الفساد فقط فهذا يحتاج الى كراريس ليتم شرح انواع لكن ما يحدث الان على الساحة السياسية واطلاق اصوات التهديد من ابواق المسؤولين بعضهم لبعض فهذا معيب وعلى القضاء العراقي معاقبة من يقوم بذلك ،واضاف البياتي في حديثه قائلاً : العراق بلد يحوي هيئة نزاهة كاملة ومنظومة متكاملة لكشف الفساد المالي والاداري اين عملها الان وسط كل ذلك ولكن مع الاسف ان نجد تلك المؤسسات المستقلة تابعة للحكومة فكيف يمكن ان تمارس عملها دون ان تتأثر بجهة معينة ولهذا اذا لم تمارس السلطات الرقابية كافة عملها وان تتوقف الكتل باطلاق عبارات(تسكت عليّ اسكت عليك).

ملفات فساد مالي وإداري

كيف يتم التعامل مع الملفات التي يتم فتحها بعد هروب الأشخاص المتهمين او خروجهم من وزاراتهم التي كانوا يديرونها وما هو الحكم القضائي بحقهم ؟ رد الساعدي بالقول : "عندما يصدر امر قضائي بحق الشخص المتهم بفساد اداري يسجن لكن المشكلة التي شخصناها في مفوضية النزاهة انها تفتح الملفات بعد خروج الوزير من وزارته او سفر الاشخاص المتهمين الى خارج العراق مما يتعذر الوصول إليهم اما أنهم اخذوا اللجوء السياسي وتكون لديهم الحصانة التي تحميهم وعند المطالبة بهم تعتبرهم الدول التي هم فيها مستهدفين سياسيا ، وليسوا مطلوبين فاسدين إدارياً او مالياً ، و اذا طلبوا عن طريق الانتربول الدولي تكون القضية ليست سهلة لانها تحتاج لوقت طويل".

اعتقالات بالجملة ومليارات ضاعت في المجهول

يذكر في السنوات الأربع السابقة ان هيئة النزاهة في الدورة البرلمانية السابقة أصدرت مذكرات باعتقال ٨٨ مسؤولا حكوميا سابقا بينهم ١٥ وزيرا ووكلاء وزارات ومستشارون، بتهم الفساد المالي والاداري، كما طالبت الشرطة الدولية (الانتربول) بالقبض على ٦١ مسؤولا حكوميا سابقا موجودين في الخارج بينهم وزراء بالتهم نفسها، ليبلغ مجموع المطاردين ١٤٩ مسؤولا، مؤكدا ان «حجم الفساد المالي المنظور حاليا من قبل الهيئة يبلغ ٧,٥ مليار دولار». وهناك ١٥ وزيرا وأكثر من ٧٣ وكيل وزارة ومستشارا حكوميا من الحكومات السابقة صدرت بحقهم مذكرات اعتقال وفق المادة ١٣٦ من اصول المحاكمات الجزائية، مشيرا الى ان المادة ١٣٦ من أصول المحاكمات الجزائية العراقية «لا تمكن من احالة أي موظف الى القضاء او اعتقاله بدون موافقة المرجع ، والمرجع هنا اما ان يكون وزيرا او مديرا عاما، علما بان هذه المادة وضعها النظام السابق لإضعاف القضاء وسلبه قرار القبض على المخالفين والمتورطين بقضايا فساد اداري ومالي وجعل هذه السلطة بيد النظام حصرا.

إحصاءات دولية

وتقدر إحصائيات لهيئة النزاهة والمنظمات الدولية ان الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية في العامين السابقين بحدود (٧,٥) مليار دولار موزعة بواقع (٤) مليارات دولار في وزارة الدفاع، ومليار دولار في وزارة الكهرباء ، و(٥١٠) ملايين دولار في النفط، و(٢١٠) ملايين دولار في النقل، وهذه أكثر الوزارات فساداً مالياً لتأتي بعدها الوزارات بواقع (٢٠٠) مليون دولار في وزارة الداخلية، و(١٥٠) مليون دولار في التجارة، و(١٥٠) مليون دولار في وزارة المالية والبنك المركزي، و(١٢٠) مليون دولار في وزارة الإعمار والإسكان، و(٧٠) مليون دولار في الاتصالات ، و(٥٥) مليون دولار في أمانة بغداد، و(٥٠) مليون دولار في وزارة الرياضة والشباب، و(٥٠) مليون دولار في التعليم العالي، و(٥٠) مليون دولار في الصحة، و(٤٠) مليون دولار في العدل، و(٣٠) مليون دولار في الزراعة، و(٣٠) مليون دولار الموارد المائية، و(٢٠) مليون دولار في الصناعة والمعادن، و(١٠) ملايين دولار في الهيئة العليا للانتخابات، و(١٠) ملايين دولار في السياحة، و(٥) ملايين دولار في التربية، و(٥) ملايين دولار في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فضلاً عن فساد مالي غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبالغ المحصورة والمتأتية عن عقود أو اختلاسات أو ترميم لمنشآت وتأجير طائرات وبواخر أو إكساء طرق أو مزادات العملة الخاصة بالبنك المركزي العراقي.

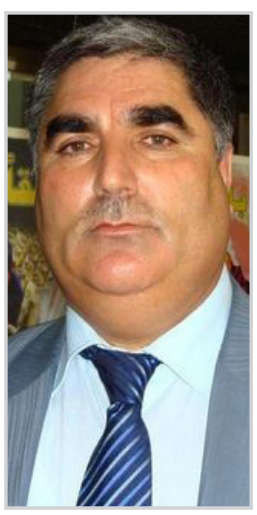

عميد كلية العلوم السياسية:
الأمر يحتاج إلى وقفة كبيرة للحد من تلك الأقاويل والاتهامات التي إن صحت فالمصيبة اكبر.

القائمة العراقية:
إذا استمرت الكتل السياسية وأعضاؤها بتوجيه التهم إلى بعضهم البعض فان العملية السياسية في العراق سوف تضيع.

المجلس الإسلامي الاعلى:
عدم السماح بإطلاق التهديدات من اجل إخافة الجهات التي تريد فضح المفسدين.

إحصاءات هيئة النزاهة:
مذكرات باعتقال ٨٨ مسؤولا حكوميا سابقا بينهم ١٥ وزيرا ووكلاء وزارات ومستشارون، بتهم الفساد المالي والإداري.